

مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى

لكن لو تقبل اثنان فأكثر من واحد فأكثر كتابة كحجج أو دفاتر معلومة صح لأنها من قبيل شركة النسخ وهي شركة أبدان ويصح جمع بين شركة عنان وأبدان ووجوه ومضاربة لصحة كل واحدة منها مفردة فصحت مع غيرها وهي أي الممجة من شركة العنان والأبدان والوجوه والمضاربة تسمى شركة المفاوضة وهذا هو الضرب الخامس من أضرب الشركة وهي في اللغة الاشتراك في شيء وفي الشرع قسمان أحدهما صحيح وهو نوعان الأول تفويض كل من اثنين فأكثر إلى صاحبه شراء أو بيعا في الذمة ومضاربة وتوكيلا ومسافرة بالمال وارتها نا وضمان أي تقبل ما يرى من الأعمال كخيطة وحدادة وقسارة وغيرها فهذه شركة صحيحة لأنها لا تخرج عن شركة العنان والوجوه والأبدان وجميعها منصوص على صحتها والربح على ما شرطاه والوضعية على قدر المال قال الأصحاب وقطع به في الهداية والمذهب والمستوعب والخلاصة والتلخيص وغيرهم والنوع الثاني ذكره بقوله أو يشتركان في كل ما يثبت لهما وعليهما إن لم يدخلوا في ذلك كسبا نادرا أو يدخلوا فيها غرامة فتصح لأنها لا تخرج عن أضرب الشركة التي تقدمت وقسم فاسد وهو أن يدخلوا في الشركة كسبا نادرا كوجدان لقطة أو دكان أو يدخلوا فيها ما يحصل من ميراث أو يدخلوا فيها ما يلزم أحدهما من ضمان غصب أو أرش جنائية وعارية و لزم مهر بوطء لأنه عقد لم يرد الشرع بمثله ولما فيه من كثرة